

المؤتمر العالمي الحادي عشر للوحدة الإسلامية

ـ(48)ـ تكون مؤهلة لتطبيق الحدود على الأفراد قبل ان تطبقها عليهم وعلى أعوانهم، ولا يجوز في نظرنا ان نطالب هذه الحكومات الجائرة بتطبيق الحدود على الأفراد، ولا ان نقبل منهم ذلك ونصفهم بأنهم طبقوا الشريعة لمجرد انهم طبقوا الحدود على غيرهم، وهم أول من يجب ان تطبق عليهم تلك الحدود، فإذا لم يستطع المسلمون إقامة هذه السلطة التي تحترم الشريعة وتلتزم بها، فلا يستطيعون ان يصفوا بلادهم بأنها دار الإسلام، ولا ان يطبقوا عليها ما قرره الفقه لدار الإسلام التي يصفونها بأنها تطبق الشريعة وانها دار أمن وأمان للمسلمين...» وعلى ذلك فإن كل ما قاله أسلافنا في هذا الشأن هي أحكام مستقبلية يسعى لها من يطالبون بتطبيق الشريعة ويأملون في تحقيق ذلك في المستقبل عندما يقيمون حكومة إسلامية صحيحة في بلادهم، وهم لم يصلوا لذلك في كثير من أقطارنا التي يحكمها الآن من يعارضون تطبيق الشريعة ويدعون أنها قد مضى زمانها، ومنهم كثيرون يغتصبون السلطة ويحكمون بأهوائهم ويلتزمون بقرارات أعداء الإسلام وسياساتهم، بل ونرى بعضهم يتحالف مع القوى الأجنبية لمنع تطبيق الشريعة والقضاء على من يعملون لهذا بحجة انهم أصوليون أو انهم متشددون أو متطرفون... هذا النوع من المستبدين يزين لهم فقهاء السلاطين انهم مؤهلون لمعاينة الأفراد الذين يعتبرونهم خصوما أو معارضين وتطبيق حد الحرابة عليهم زاعمين انهم يطبقون الحدود أو الأحكام الشرعية التي يرفضون الالتزام بها هم وأعوانهم فهؤلاء يصدق عليهم قول الحق تبارك وتعالى بأنهم يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض... إننا نصر على معارضتنا للقول الجزافي بأن «كل البلاد الأجنبية دار حرب